الممارسات المستحدثة للذبح
فى ضوء أحكام الشريعة الإسلامية

أ.د. محمد عبد الحليم عمر(*)

مقدمة:

يعتبر الطعام أولى الضروريات لقيام حياة الناس وتحتل اللحوم مكانة متميزة بين الأطعمة لاحتوائها على البروتينات التى تبنى الجسم وتحافظ عليه، ولأن الإسلام دين ودنيا لتنظيم حياة الناس وترقيتها كما أن المحافظة على النفس الإنسانية تعد من مقاصد الشريعة الإسلامية، من أجل ذلك اهتم الإسلام بالطعام اهتماما كبيرا وخاصة اللحوم التى امتن الله بها على الإنسان فيقول سبحانه وتعالى: **(وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)** ويقول الرسول ρ فى فضل اللحوم "اللحم سيد الطعام" وهذا ما يظهر فى أن الأطعمة بوجه عام واللحوم بصفة خاصة تمثل أحد الموضوعات الهامة فى كتب الحديث والفقه والتى تتناول الأحكام الشرعية التى يجب مراعاتها فى اللحوم سواء من حيث الحيوانات التى يجوز وتلك التى لا يجوز أكل لحومها ثم كيفية الذبح وواجباته ومحرماته وآدابه ومستحباته ومكروهاته، ولهذه الأحكام بعد دينى وإيمانى يتمثل فى ضرورة التزام المسلمين بها كما ان لها بعدا صحيا يتمثل فى أن الالتزام بهذه الأحكام يؤدى إلى سلامة غذاء الإنسان من اللحوم وتحقيق درجة جودة عالية لها، فضلا على ما فى هذه الأحكام من الرحمة بالحيوان والرفق به، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البعد الصحى يتبع البعد الدينى، ولا يتقدم

(*) أستاذ المحاسبة بكلية التجارة – مدير مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر.

عليه بمعنى أنه لا يكون البعد الصحى تبريرا للالتزام بالبعد الدينى، وبالتالى فإن أى مخالفة للأحكام الشرعية مهما كانت مبرراتها الصحية لا يعتد بها بل يجب أن تكون الأحكام الشرعية هى المعيار أو المقياس الذى نحكم به على مدى سلامة أو عدم سلامة الممارسات العلمية فى مجال الذبح، ومع أن عموم المسلمين حريصين على الالتزام بالأحكام الشرعية للذبح ألا أنه حدثت متغيرات تؤثر على هذا الالتزام منها الممارسات الغربية فى الذبح التى بدأ البعض ينادى بإتباعها واللحوم المستوردة التى زادت فى ظل الفجوة الغذائية وما يشوبها من مخالفات شرعية إلى جانب ما رصده البعض محلياً من جهل القائمين بالذبح بالأحكام الشعرية خاصة فى مجال معاملة الحيوان عند الذبح والرفق به وعدم اتمام عملية الذبح وفق أحكام الشريعة فضلاً عن الأثر الاقتصادى السيء الناتج عن هذه الممارسات. ومن أجل هذا كان إعداد هذه الورقة التى تقدم لمؤتمر "الذبح والذبائح بين الشريعة الإسلامية والممارسة العملية" التى نحاول فيها التعرف على المنطلقات الأساسية التى تحكم عملية الذبح وموجز لأحكام الشريعة الإسلامية فى الذبح لتكون أساسا للحكم على كل من الأساليب المستحدثة للذبح وعلى اللحوم المستوردة.

وبناء على ذلك فإننا نظمنا المعلومات فى هذه الورقة على الوجه التالى:

المبحث الأول: المنطلقات الأساسية للذبح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

المبحث الثانى: الأحكام الشرعية فى الذبح والذبائح

المبحث الثالث: الممارسات المستحدثة فى الذبح

المبحث الرابع: اللحوم المستوردة

المبحث الأول
المنطلقات الأساسية للذبح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية

توجد بعض الأمور التى يجب أخذها فى الاعتبار بصفتها ثوابت أو أساس أو معلومات ضرورية لفهم الأحكام الشرعية للذبح ومبررات للالتزام بهذه الأحكام، وقد أسميناها منطلقات أساسية لأنها تحدد موقف المسلمين من عملية الذبح، وتتلخص هذه الأمور فى الآتى:

أولا: الجانب التعبدى أو الإيمانى للأحكام الشرعية للذبح والذبائح:

من المعروف وطبقا لما يقول به علماء أصول الفقه أن الأحكام الشرعية تنقسم من حيث حكمتها إلى نوعين هما: أولا: الأحكام التعبدية: وهى التى استأثر الله سبحانه بعلم عللها وحكمتها ولم يمهد السبيل إلى إدراك هذه العلل ليبلو عباده ويختبرهم، هل يمتثلون وينفذون أحكامه ولو لم يدركوا ما بنى عليه الحكم من علة أم لا؟ وثانيهما: الأحكام العملية: وهى التى أرشد الله سبحانه العقول البشرية إلى عللها نصا أو بدلالات أخرى أقامها للاهتداء بها[1]، وإذا كانت الأحكام التعبدية مجالها علاقة الإنسان بربه وظاهرة فى العبادات المحضة مثل الصلاة والصيام، فإن الأحكام العملية مجالها الأوسع هو المعاملات والتى تنظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان وبالكون عامة، ومع أن الذبح يدخل فى نطاق الأحكام العملية، التى ترد فى الشريعة الإسلامية فى صورة قواعد عامة مع ترك تحديد أساليب ممارستها للعقل البشرى بما يناسب

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف –علم أصول الفقه– مكتبة الدعوة الإسلامية– الطبعة الثامنة صـ٦٢.

كل عصر ومكان مع عدم الخروج على القواعد العامة، فإنه يلاحظ أن من بين الأحكام الشرعية للذبح والذبائح أمورا تعبدية، إضافة إلى النص فى القرآن والسنة على بعض أساليب الممارسة فى الذبح وليس فقط قواعد عامة، وبالتالى فإن استطاع العلماء فى العصر الحاضر التوصل إلى علَّة الحكم الشرعى الخاص بأن الذبح يؤدى إلى انهار الدم وخروجه كاملاً من الحيوان لأن بقاءه يفسد اللحم ويضر بالإنسان، فإنه لا يمكن بالتفسير العملى مثلاً التعرف على حكمة التسمية عند الذبح وأثرها على جودة اللحم مثلا أو تحريم ما أهل به لغير الله أو ما ذبح على النصب، ومن أجل ذلك وبدافع إيمانى يجب على المسلمين الالتزام بالأحكام الشرعية للذبح والتى وردت فى الكتاب والسنة ولا يغيروها إتباعا لنتيجة بحوث قام بها علماء متخصصون وتخالف هذه الأحكام، لأن الله سبحانه وتعالى هو الذى خلق الناس ويعلم ما يضرهم وما يصلحهم، كما أن نتيجة هذه البحوث لو جاءت مؤكدة لبعض الممارسات الإسلامية فى الذبح يجب أن لا يحكم بها على سلامة الحكم الشرعى بل العكس يحكم على سلامة هذه النتائج بالحكم الشرعى.

وفى هذا الإطار فإن الذبح ليس من العادات التى يمكن تغييرها بتغير الأحوال والأعراف بل هو شعيرة دينية إسلامية ويجب عدم الالتفات إلى ما يبتكره الغرب من أساليب وممارسات مستحدثة فى الذبح ما لم تكن متفقة مع الأحكام الشرعية للذبح.

ثانيا: الممارسات العملية للذبح لدى المسلمين:

بحمد الله وتوفيقه فإن المسلمين وعلى امتداد الزمن وفى كل مكان

يلتزمون بالأحكام الشرعية للذبح فى ممارستهم العملية ولا يقبلوا بغيرها وهذا ما يؤكد أن أى تغير فى هذه الممارسات لن يلقى القبول من الرأى العام الإسلامى، وهذا هو ما يحكم الرأى العام الإسلامى حول الذبح، لكن الأمر فى ظل جهل القائمين بالذبح فعلاً بكثير من الأحكام الشرعية تقع ممارسات اكتسبوها بالخبرة وتخالف أحكام وآداب الإسلام فى الذبح ولو علموا بهذه المخالفات ما ارتكبوها وهو ما يجب معه على علماء الدين توعية هؤلاء الممارسين بالأحكام الشرعية والآداب الإسلامية للذبح حتى يستقيم الأمر.

ثالثا: الأحكام اللإسلامية للذبح والديانات الأخرى:

من الأمور الهامة فى هذا المجال أن كلا من اليهودية والنصرانية تقر نفس الممارسات التى فرضها الإسلام على المسلمين فى الذبح وهذا ما ورد فى كتبهم تفصيلا نذكر منها كمثال ما يلى:

- جاء فى سفر اللاويَّين (ويسمى أيضاً سفر الأحبار) « وأما شحم الميته وشحم المفترسة فيستعمل لكل عمل لكن أكلا لا تأكلوه » (سفر اللاويَّين ٧ : ٢٤)
- وأيضا فى سفر الاستثناء "وأما ذبحائك فيسفك دمها على مذبح الرب إلهك واللحم نأكله" (سفر الاستثناء ١٢ : ٢٧)
- من كتب النصارى فى إنجيل لوقا "لأنه قد رأى روح القدس ونحن أن لا نضع عليكم ثقلا أكثر غير هذه الأشياء الواجبة، أن تمتنعوا عما ذبح للأصنام، وعن الدم والمخنوق، والزنا" (إنجيل لوقا –سفر أعمال الرسل– ١٥ : ٢٨)

ولذا كان فى الإسلام حلّ أكل طعام الذين اوتوا الكتاب من اليهود والنصارى فى قوله تعالى **(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ)** ومع ذلك فإن المسلمين يأكلون من ذبائح اليهود والنصارى، والمفارقة أن اليهود لا يأكلون من لحوم المسلمين لأن الشرط عندهم أن يكون الذابح يهوديا، وأيضا فإن اليهود مازالوا متمسكين حرفيا بما ورد فى كتبهم (العهد القديم)، بينما النصارى وفى إطار فصل الدين عن الحياة لديهم لم يعودوا يلتزمون سواء بما ورد فى العهد القديم الذى يؤمنون به ومنه تحريم لحم الخنزير أو بما جاء فى كتبهم (العهد الجديد) وإنما استحدثوا أساليب جديدة فى الذبح تخالفها كما سنرى فيما بعد.

والمسلمون ليسوا أقل من اليهود فى التمسك بدينهم، وليسوا مثل النصارى الذين لم يلتزموا بأحكام شريعتهم فى الذبح والذبائح وهذا ما يجب الالتزام به فى اللحوم المستوردة من بلاد غير إسلامية.

رابعا: القوانين والنظم المتعلقة بالذبح والذبائح:

إن التعليمات السائدة فى جميع الدول الإسلامية سواء كانت فى صورة قوانين ونظم أو لوائح أو مواصفات قياسية تنص على أن يكون الذبح طبقا للشريعة الإسلامية، فعلى سبيل المثال ورد فى القرار الوزارى رقم (٥١٧) لسنة ١٩٨٦م بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم ما يلى:

- المادة (٣) حدَّدت الحيوانات التى يجوز ذبحها لغرض الاستهلاك الآدمى، وهى الأبقار والجاموس والماعز والأغنام والجمال والدواجن وهى الحيوانات التى يجوز أكل لحومها شرعا، وإن كانت المادة أضافت إلى

ذلك الخنازير فإنه من أجل الأخوة المسيحين الذين يشاركوننا الوطن، وجاءت المادة (٤) فنصت على أنه لا يجوز ذبح الخنازير إلا فى أماكن تخصص لذلك وفى المجازر التى يصرح فيها بذبح الخنازير، وكذا جاءت المادة (٢٤) وحظرت بيع لحوم الخنازير أو تقديم وجبات غذائية تحتوى على لحوم الخنازير إلا فى حالات خاصة وباستعمال أدوات خاصة.

- فى المادة (٧) نصت على أن يتم الذبح طبقا للشريعة الإسلامية ويسمح للطوائف غير الإسلامية بالذبح طبقا لشرائعها وذلك بقرار من الطبيب البيطرى المختص على أن يتم ذلك فى مكان مستقل بالمجزر وتختم اللحوم فى هذه الحالة بخاتم مميز.

أما المواصفات القياسية المصرية للحوم رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٩٦ الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج فلقد ورد بها ما يلى:

- الفقرة ٦/٤ نصت على أن تتم عملية الذبح طبقا للشريعة الإسلامية.
- الفقرة ١/٥ جاء فيها النص على أن "تكون الطيور الداجنة والأرانب مذبوحة يدويا طبقا للشريعة الإسلامية، وبدون استعمال الصعق الكهربائى أو الغاز وتامة النزف ومصفاة تماما من الدم، وفى حالة الاستيراد تكون الرسائل مصحوبة بشهادة مصدق عليها من سفارة أو قنصلية مصر فى بلد الإنتاج تثبت أن الذبح تم طبقا للشريعة الإسلامية" وتأكد ذلك فى الفقرات ١/٤ ، ٧/٣/٦ ، ٧/٤/٦ .

وهذا كله يؤكد أن المسلمين فرادى وحكوماتهم تلتزم بأحكام الشريعة

الإسلامية فى الذبح والذبائح وأن مخالفة ذلك تجعل المخالف يقع بين غضب الله والعقاب القانونى.

خامسا: اللحوم المستوردة:

من المؤسف أنه توجد فجوة غذائية كبيرة فى الدول الإسلامية وخاصة فى اللحوم بين ما يحتاجونه للاستهلاك وما يتوفر لديهم ذاتيا من حيوانات ويتم تغطية هذه الفجوة بالاستيراد من البلاد غير الإسلامية سواء فى صورة حيوانات حية أو لحوم بحالتها ومصنعة ومعلبة، ولما كان الذبح فى هذه الدول غير الإسلامية يتم بممارسات وأساليب بعضها تحوطه شبهات مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية فى الذبح والذبائح لذلك فإن الدول الإسلامية تشترط أن تكون اللحوم المستوردة مذبوحة طبقا للشريعة الإسلامية، والدول المصدرة لا تمانع فى ذلك بدافع اقتصادى وهذا يمثل منطلقا لتمسك المسلمين بأحكام شريعتهم وعدم التنازل ترضية لمصدرى اللحوم إليهم. غير أن الأمر الجدير بالذكر أن اليهود المقيمين فى هذه الدول الغربية لهم استثناء من قوانينها فيتم الذبح لليهود طبقا لأحكام شريعتهم بأن يكون الذبح يدويا بواسطة يهودى وبدون تدويخ، وأما المسلمين المقيمين فى هذه البلاد فيلاقون صعوبات كبيرة فى الاستجابة لمطلبهم بأن يتم الذبح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية استثناء من قوانين الذبح فى هذه البلاد والتى يراها المسلمون المقيمون بها غير مطابقة للشريعة الإسلامية، وهذا ما قرأناه أخيرا فى وسائل الإعلام بأن المسلمين فى ألمانيا تمكنوا أخيرا من الحصول على حكم قضائى يسمح لهم بالذبح بأنفسهم طبقا للشريعة الإسلامية، وبعد صدور هذا الحكم الذى نشرناه على نطاق واسع

وفرحنا به خرجت المظاهرات فى ألمانيا ضده وضد المسلمين بها.

ومن ذلك نعلم أن الذبح فى الدول غير الإسلامية لا يلتزم بالأحكام الشرعية وإلا لما طالب المسلمون المقيمون بها وعن طريق القضاء بالسماح لهم بالذبح طبقا للشريعة الإسلامية، وهذا ما يجب أخذه فى الاعتبار عند استيراد لحوم من هذه الدول بالتأكد من ذبحها طبقاً للأسلوب الإسلامى.

سادسا: الذبح الاختيارى والذبح الاضطرارى:

والذبح الاختيارى يكون فى حالة الحيوان المقدور عليه المستأنس وهى الحالة العامة العادية ويجب فيها مراعاة كافة الأحكام الشرعية عند الذبح، وأما الذبح الاضطرارى فهو حالة استثنائية تتعلق بالحيوان المتوحش أو غير المقدور عليه والذى عادة ما يصاد وهذا له أحكام خاصة ويطلق على عملية إنهاء حياته العقر وهو إصابته فى مقتل.

وإيرادنا لهذا الأمر أن البعض يتخذ من حالة الذبح الاضطرارى ذريعة إلى إجازة ذبح الحيوان المقدور عليه بأى وسيلة تؤدى إلى ازهاق روحه قياسا على حل الصيد المعقور، وهذا قياس غير سليم لأن المستثنى من الحكم لا يقاس عليه. ولأن للذبح العادى أحكامه وللذبح الاضطرارى أحكامه الخاصة به فلا يجوز سحب إحداها على الأخرى.

كل هذه المنطلقات تؤكد ضرورة الالتزام بالأحكام الشرعية للذبح.

وهنا نتساءل ما هى هذه الأحكام؟ هذا ما سنتناوله فى المبحث التالى.

المبحث الثانى
الأحكام الشرعية فى الذبح والذبائح

إن الحكم الشرعى فى الاصطلاح الفقهى هو خطاب الله سبحانه وتعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلبا أو تخييرا أو وضعا كما ورد فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبالنظر فى الأحكام الشرعية للذبح والذبائح نجد أن الله سبحانه وتعالى فى القرآن حرم لحوم بعض الحيوانات وأمر بالتذكية وذكر اسم الله على الذبائح كما أن الرسول ρ بين بعض الأحكام الخاصوة بين بعض الأحكام الخاصة بمعاملة الحيوانات بشكل عام وعند الذبح بشكل خاص وفى هذا المبحث سوف نتعرف بإيجاز على هذه الأحكام حتى يمكن التعرف على مدى موافقة الأساليب والممارسات المستحدثة فى الذبح واللحوم المستوردة لهذه الأحكام أم لا فى المباحث التالية.

أولاً: الذبائح:

طبقا للقاعدة الشرعية فإن الأصل فى الأشياء الحل إلا ما ورد نص بتحريمه، وبتطبيق هذا على اللحوم نجد أنها نوعان: لحوم الحيوانات ولحوم الطيور وهى حلال إلا ما ورد النص بتحريمه، وهذا التحريم قد يكون لعين وذات الحيوان مثل الخنزير الذى قال الله فيه سبحانه وتعالى صراحة **(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ)** وكذا ذوى الناب من السباع والمخلب من الطيور لما روى عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال «نهى رسول الله ρ

عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير»[1]، ومن وجه آخر قد يكون تحريم اللحوم لا لذات الحيوان وإنما لكيفية إنهاء حياته وهى الأنواع المذكورة فى أول سورة المائدة والمحددة فى من الميتة والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع، وما أهل لغير الله به، وما ذبح على النصب، وإلى جانب هذه المحرمات توجد أنواع مختلف فيها فقها مثل الحمر الأهلية والحشرات والفيل والضب والخيل .. مما هو مبسوط فى كتب الفقه، وعلى كل فإن المسلمين اليوم يجمعون على عدم أكل ما حرم من الحيوانات والطيور سواء بالإجماع أو ما اختلف فيه وهو ما يتأكد فى النظم واللوائح الخاصة بالذبح والذبائح السابق الإشارة إليها.

ثانيا: الذابح:

وهو الشخص الذى يتولى عملية الذبح ومن الشروط المهمة فيه أن يكون مسلما أو كتابيا من اليهود والنصارى، وأن يكون عاقلا مميزا، وبناء على ذلك لا تحل ذبيحة غيرهم بالإجماع وذلك لقوله تعالى **(الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ)**.

ثالثا: آلة الذبح:

ويشترط فيها أن تكون حادَّة تقطع بحدَّها لا بثقلها أيا كانت المادة المصنوعة منها ماعدا السن والظفر لقول الرسول ρ «ما أنهر الدم وذكر اسم

(1) نيل الأوطار للشوكانى –شركة مصطفى الحلبى ١٣١/٨ (رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى) بالذبح والذبائح كما سبق ذكره.

الله فكل ليس الظفر والسن»[1].

رابعا: كيفية الذبح:

بداية تجدر الإشارة إلى أن التذكية الشرعية تكون بثلاث طرق وهى الذبح، والنحر، والعقر، أما الذبح: فيكون فى حالة الحيوانات والطيور قصيرة الرقبة وكيفيه حُزَّ الرقبة من مقدمتها بسكين أو نحوه مما يقطع، والنحر: يكون فى حالة الحيوانات والطيور طويلة الرقبة مثل الجمال والنعام وكيفيه طعن بآلة ذات نصل حاد فى اللبة تحت العنق وفوق الترقوة، أما العقر فيكون فى حالة الحيوان غير المقدور عليه أو المتوحش بالصيد، أى ضرب الحيوان بآلة الصيد فى أى مكان بشرط إنزال الدم، وإذا لحقه حيا فيذكَّيه ذكاة شرعية، هذه هى معانى المصطلحات التى تندرج تحت مفهوم التذكية الشرعية، ولقد نظمت الشريعة الإسلامية كيفية الذبح بما يؤدى إلى أمرين **أولهما:** طيب اللحم وجودته حيث أن التذكية الشرعية تعمل على تخليص اللحم من الدم الذى لو بقى فيه لسارع إليه الفساد إضافة إلى ما فى هذه الدماء من سموم ومواد ضارة بصحة الإنسان، **وثانيهما:** إراحة الحيوان والرفق به عند إزهاق روحه، ولذا فإن الأحكام الشرعية الخاصة بكيفية الذبح تتضافر لتحقيق هذين الأمرين ومن هذه الأحكام ما هو واجب ومنها ما هو محرَّم ، ومنها ما هو مندوب إليه ومنها ما هو مكروه، وسوف نتناولها على الوجه التالى:

أ- **الواجبات فى الذبح:** وهى التى يجب فعلها وإن تركت لا يحل أكل اللحوم وتتمثل فيما يلى:

(1) البخارى بحاشية السندى- مكتبة دار إحياء الكتب الشرعية ٣/٣١٠ .

١- **قطع الأربعة وهى:** الحلقوم مجرى النفس، والمرئ مجرى الطعام والشراب، والودجان وهما العرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم والمرئ والذى ينزف منهما الدم عند الذبح، وإن كان الفقهاء اختلفوا حول وجوب قطع الأربعة كلها أم الاكتفاء بالأكثر منها، إلا أن الرأى الراجح هو قطع الأربعة كلها لأنها أبلغ فى إراحة الحيوان من شدة معاناة آلام الموت وأكثر تطييبا للحم بأنهار الدم كاملاً، والغرض من قطع الأربعة هو إنهاء الدم أى خروجه بسرعة من الحيوان والإسراع بموت الحيوان لقول الرسول ρ «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا»[1] وإنهاء الدم وسرعة ازهاق روح الحيوان لا تكون إلا بقطع الأربعة.

٢- **التسمية عند الذبح:** وهى من أهم الواجبات لقول الله تعالى **(فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ* وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ* وَذَرُوا ظَاهِرَ الإِثْمِ وَبَاطِنَهُ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ* وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)** فهذا أمر صريح من الله بوجوب ذكر اسم الله عند التذكية على إطلاقه سواء كان الذابح مسلما أو كتابيا، وأما ما يذكره العلماء من حالات ترك فيها الذابح التسمية نسيانا

(1) نيل الأوطار للشوكانى: ١٥٩/٨ (رواه الجماعة)

وليس عمدا، أو جاءت إلى المسلم لحوم لا يعلم هل سمَّى عليها أم لم يسمَّ فهى حالات أجاز النبى ρ فيها الأكل من الحيوان بشرط أن يسمَّى عليها عند الأكل كما روى أن قوما قالوا: يا رسول الله إن قوما يأتوننا باللحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال الرسول ρ «سمُّوا عليه أنتم وكلوا»[1] وتجدر الإشارة إلى أن هذه حالات استثنائية لا يقاس عليها فالواجب أصلا ذكر اسم الله عند الذبح. وبالتالى فإن ترك التسمية عمداً لا يحلَّ أكل اللحم.

٣- **أن يكون الحيوان عند الذبح حيًّا حياة مستقرة:** وفسرها البعض بأن يتحرك الحيوان بعد الذبح حركة شديدة وينفجر منه الدم، بينما فسرها البعض الآخر بأن يعلم أن المذبوح يعيش لو لم يذبح، أو أن يكون له مقدار ما يعيش به نصف اليوم[2].

ب- **المحرمات فى الذبح:** وهى التى أن ارتكبت لا يحل اللحم وتتمثل فيمايلى:

١- ما أهلَّ به لغير الله بمعنى ذكر اسم غير الله على المذبوح لقوله تعالى **(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ)** ولقول الرسول ρ «لعن الله من ذبح لغير الله»[3].

٢- ما ذبح على الأنصاب: وهى حالة تاريخية لأن الأنصاب أحجار منصوبة حول الكعبة كان يذبح عليها العرب قربة فحرم الله سبحانه فعل ذلك على المسلمين فى قوله تعالى **(وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ)**.

٣- ما أزهقت روحه بغير الذكاة الشرعية السابق ذكرها وهى قطع الأربعة (الحلقوم والمرئ والودجين) والازهاق بغير التذكية حدَّده الله فى آية

(1) نيل الأوطار للشوكانى: ١٥٧/٨

(2) الموسوعة الفقهية – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ١٨٠/٢١

(3) نيل الأوطار للشوكانى: ١٥٦/٨ –رواه أحمد ومسلم والنسائى.

المحرمات من اللحوم وهى فى سورة المائدة وهى الميتة، والمنخنقة، والموقوذة، والمتردية، والنطيحة، وما أكل السبع ويقاس عليها فى التحريم كل وسيلة تؤدى إلى إزهاق روح الحيوان بغير الذكاة الشرعية مثل الضرب على الرأس حتى الموت أو الصعق الكهربائى أو قطع الرقبة من الخلف دون الوصول إلى قطع الأربعة.

جـ- مستحبات وآداب الذبح: وهى ممارسات يثاب المسلم عليها ويكره تركها وتعود كلها إلى العمل على إراحة الحيوان وتخفيف الألم والمعاناة، وأصل هذا ما ورد فى الحديث الشريف أن رسول الله ρ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتِلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحدَّ أحدكم شفرته وليرح ذبيحته»[1] ومن مستحبات وآداب الذبح ما يلى:

١- إحداد أو سنَّ آلة الذبح بحيث تقطع بسهولة دون جهد كبير من الذابح وهذا مستفاد من قول الرسول ρ السابق «وليحدَّ أحدكم شفرته».

٢- الإسراع فى الذبح لأنه من باب إراحة الذبيحة المطلوبة فى الحديث ويؤكده أيضا ما جاء عن ابن عمر أن رسول الله ρ قال: «إذا ذبح أحدكم فلينجز»[2] أى يسرع فى الذبح.

٣- استقبال القبلة عند الذبح سواء للذابح أو الذبيحة[3].

٤- أن تضجع البهيمة التى تذبح على شقها أو جانبها الأيسر، وشد

(1) نيل الأوطار للشوكانى: ٨/١٦٠ (رواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه)

(2) المرجع السابق (رواه أحمد وابن ماجه)

(3) الموسوعة الفقهية -مرجع سابق- ٢١/١٩٦

قوائمها ماعدا رجلها اليمنى، أما الحيوانات التى تنحر ذات الرقاب الطوال مثل الجمل والنعام فتذبح قائمة مع عقد رجلها اليسرى لقوله تعالى **(فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا)**.

٥- سحب البهيمة إلى المذبح برفق، وإخفاء آلة الذبح عنها، وعدم ذبح بهيمة وأخرى تنظر إليها فمن هدى الرسول ρ فى ذلك: أن رجلا اضجع شاة يريد أن يذبحها وهو يحد شفرته فقال له النبى ρ «أتريد أن تميتها موتات؟ هل حددَّت شفرتك قبل أن تضجعها»[1] وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ρ «أمر أن تحدَّ الشَّفار وأن توارى عن البهائم»[2].

وقال على ابن أبى طالب τ «لا تذبح الشاة عند الشاة ولا الجزور عند الجزور وهو ينظر إليه»[3].

د- مكروهات الذبح: ومنها ما يلى:

١- عدم الذبح ليلا لأنه وقت أمن وسكون وراحة وإيصال الألم بالذبح فى وقت الراحة يكون أشد[4].

٢- لا يجرَّ الذبيحة إلى المذبح من رجلها أو يسوقها سوقا عنيفا فلقد روى عن عمر بن الخطاب τ أنه رأى رجلا يسوق له شاة سوقا عنيفا ليذبحها فضربه بالدرة ثم قال له: سقها إلى الموت سوقا

(1) أخرجه الحاكم فى المستدرك ٤/٢٣١

(2) نيل الأوطار للشوكانى: ٨/١٦٠

(3) الفروع من الكافى للكلينى: ٦/٢٣٠

(4) بدائع الصنائع للكاسانى: ٦/٢٨١١

جميلا، لا أمَّ لك[1].

٣- عدم المبالغة فى القطع حتى يصل إلى النخاع أو يصل إلى حد قطع رأس البهيمة عند الذبح لأن الرسول ρ «نهى عن الذبيحة أن تفرس» أى حتى أن تخنع أى يصل القطع إلى النخاع أو تكسر رقبتها.

٤- عدم سلخ الذبيحة قبل أن تبرد وعدم قطع شئ منها كذلك قبل أن تبرد لأن الرسول ρ قال «ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة»[2].

٥- يكره أن يكون الذبح بآلة كالَّة غير حادَّة لأن فيه شدة تعذيب للحيوان.

٦- النهى عن الشريطة كما جاء فى الحديث الشريف «نهى رسول الله ρ عن شريطة الشيطان وهى التى تذبح بقطع الجلد فقط ولا تفرى الأوداج»[3] وبالجملة فإن كل ما يزيد من ألم الحيوان عند الذبح فهو مكروه يلزم الامتناع عنه.

٧- أن يعرض عليها الماء لتشرب.

هذه هى أحكام الذبح فى الشريعة الإسلامية فهل الممارسات المستحدثة التى يتم بها الذبح الآن وكذا اللحوم المستوردة تلتزم بها أم لا؟ هذا ما سنتعرف عليه فى المباحث التالية.

(1) المرجع السابق صـ٥١٤

(2) نيل الأوطار للشوكانى: ١٦٤/٨ (رواه أحمد والترمذى)

(3) المرجع السابق: ١٦١/٨ (رواه أبو داود)

المبحث الثالث
الممارسات المستحدثة فى الذبح

إن اليهود والمسلمين مازالوا متمسكين بالأساليب الدينية فى عملية الذبح حسب شريعة كل منهم والتى تتفق فى الكثير منها مع الأحكام الإسلامية، ولكن المسيحيين ابتدعوا طرقا وممارسات فى الذبح متعددة ونظرا لاتساع الدول ذات الدين المسيحى خاصة فى أوروبا وأمريكا، وأنهم أصحاب الحضارة السائدة الآن، فإنهم يحاولون ضمن ما يمارسونه من أساليب الغزو الثقافى فرض أساليبهم فى الذبح على غيرهم من اليهود والمسلمين، بيد أن اليهود مازالوا متمسكين حرفيا بأساليبهم فى الذبح واستطاع المقيمون منهم فى أمريكا وأوربا أن يجعلوا هذه الدول تستثنيهم من نظم الذبح فيها، أما المسلمون فنجد بعضهم ومن باب التشبه بالغربيين أو انطلاقا من حالة تقليد الأضعف للأقوى يصدقون مبررات الغربيين للتحول إلى أساليبهم فى الذبح، كما أن المسلمين المقيمين فى الدول الغربية يعانون فى سبيل السماح لهم بالذبح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية. والفيصل فى قبول الممارسات الغربية فى الذبح هو مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وآداب ومستحبات الذبح والبعد عن المكروهات فيه، وفى هذا المبحث سوف نذكر بعض الممارسات المستحدثة وتقييمها من منظور إسلامى.

أولا: تدويخ الحيوانات قبل ذبحها: وهى أساليب تؤدى إلى فقدان الحيوان لوعيه قبل ذبحه وذلك حسب زعمهم لتقليل ألم الحيوان وإراحته، ومن أجل ذلك سنَّت قوانين فى جميع دول أوربا وأمريكا بضرورة تدويخ الحيوانات قبل ذبحها

وعدم ذبح أى حيوان قبل تدويخه، وهنا نستدرك عجبا فى أن رحمتهم بالحيوان تفوق رحمتهم بالإنسان الذى يذبح فى الدول النامية وخاصة الدول الإسلامية بأيديهم مباشرة أو بدعم منهم ولا نجد صوتا منهم يستنكر ذلك.

وتتعدد أساليب التدويخ لديهم ومنها ما يلى[1]:

أ- التدويخ عن طريق الصعق الكهربائى، وهو يتم بالنسبة للدواجن عن طريق غمسها وهى معلقة من أرجلها فى أحواض بها ماء بارد يسرى فيه تيار كهربائى لتفقد وعيها ثم وبواسطة الآلات المعلقة فيها والتى تتحرك أتوماتيكيا تمر على سكين دائرى لذبحها وبعد ذلك مباشرة تتحرك إلى أحواض بها ماء ساخن تغمر فيه لنتف ريشها وتستمر حركة التجهيز بعد ذلك.

أما بالنسبة للحيوانات الأخرى مثل البقر والغنم خلاف الدواجن فيتم تدويخها عن طريق الصعق الكهربائى باستخدام آلة لها طرفين متصلة بمصدر كهربائى ويثبت الطرفين على صدغى الحيوان ويمرر تيار كهربائى ذى شدة معينة وفولت محدد ولمدة محددة تختلف باختلاف الحيوان وبهذا يحدث فقدان الحيوان للوعى ثم يذبح بعد ذلك ويلاحظ أن الكهرباء قد تزيد فتؤدى إلى توقف قلب الحيوان وكسور فى عظامه، وإذا لم يحدث توقف القلب يمكن أن يستعيد الحيوان وعيه خلال عشر ثوان.

وبالنظر فى هذا الأسلوب فإنه قد يؤدى إلى موت الحيوان نتيجة

(1) د. محمد الهوارى –الذبائح والطرق الشرعية فى إنجاز الزكاة– الجزء الأول– العدد العاشر من مجلة مجمع الفقه الإسلامى صـ٤٠٨–٤١٢ . ود. علاء الدين محمد مرشدى –الذبائح واللحوم بين الحلال والحرام– دار المريخ بالسعودية ١٩٩٩ صـ١٠٣ وما بعدها.

الصعق الكهربائى وبالتالى يدخل فى إطار الميته المحرمة شرعا.

ب- التدويخ بالمسدس ذى الواخزة الابرية، وهو يتألف من كتلة معدنية تسمح بوضع متفجر نارى يدفع ساقا أو عمودا حديديا ينتهى برأس إبريه ويطلق على رأس الحيوان لتخترق الابرة دماغ الحيوان فيفقد وعيه بشكل فورى ثم يذبح بعد ذلك.

ومن الملاحظ ان هذا الأسلوب بجانب ألم إدخال الابره فى دماغ الحيوان نتيجة تهتك جزء من البنية التحتية للدماغ، فإنه يؤدى إلى موت الحيوان إن لم يذبح بعد ١٢ دقيقة على الأكثر وبالتالى فإن هذا يخالف شرط أن يكون الحيوان حيًّاً حياة مستقرة عند الذبح.

جـ- التدويخ بالمسدس ذى الواخزة الكروية، وهو مثل المسدس السابق من حيث إطلاق القذيفة ولكن العمود الحديدى (الطلقة) ذات رأس نصف كروية قد تكسر عظام الجمجمة وتدخل فى دماغ الحيوان وقد لا تدخل ولكنها تحدث تهشما فى العظم الجبهى للحيوان يؤدى إلى فقدان الوعى، والقول فيه مثل القول فى المسدس ذى الواخزة الكروية فكل منهما موقوذة محرمة بنص القرآن ولا يقال إن الآية الكريمة استثنت من المحرمات المذكورة ومنها الموقوذة ما يمكن تذكييتها أى ذبحها قبل أن تموت بالوخز فهذا الاستثناء ذبح اضطرارى، وهذه وخزت تعمدا من أجل التربح. ولكل من الذبح الاضطرارى والذبح العادى أحكامه الخاصة التى يجب أن لا تستخدم إحداهما فى الأخرى.

د- التدويخ بغاز ثانى أكسيد الكربون عن طريق حبس الحيوان فى مكان يحتوى على ٧٠٪ من غاز ثانى أكسيد الكربون يتعرض معه الحيوان

لضيق تنفس شديد يفقد معه الوعى ثم يذبح، ويلاحظ ما فى هذا الأسلوب من تعذيب للحيوان منهى عنه شرعا.

هـ- التدويخ بضرب الحيوان على رأسه بالمطرقة أو البلطة، وهى طريقة بشعة وقد تؤدى إلى موت الحيوان.

ويلاحظ فى جميع هذه الطرق والأساليب أنها تتعارض مع مقصود الأحكام الشريعة فى الذبح من حيث إراحة الحيوان فضلا عن ما يمكن أن يؤدى إليه من موت الحيوان قبل ذبحه أو تنفى عنه صيغة الحياة المستقرة المطلوبة شرعا[1]. وهذا ما تؤكده مستشارة منظمة ملائكة الرحمة بالحيوان فى أوروبا الدكتورة بيترا سيدهم وهذه المنظمة معنية بالدرجة الأولى بالرفق بالحيوان والعمل بكل السبل على تخفيف آلامه ومعاناته عند الذبح، فتؤكد نصاً فى أحد تقاريرها إلى «أن الذبح وفقاً للشريعة الإسلامية يكون أقل إيلاماً للحيوان من استخدام وسائل التخدير (التدويخ) المتداولة، بشرط أن يتم ذلك – أى الذبح الشرعى – بطريقة سليمة.

(1) يراجع فى بيان مخالفة هذه الطرق للأحكام الشرعية الإسلامية البحوث المقدمة لمؤتمر الذبائح والطرق الشرعية المنشورة فى الجزء الأول من العدد العاشر لمجلة مجمع الفقه الإسلامى التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامى الصادرة عام ١٩٩٧ وفيه شهادات معاينة لهذه الطرق من بعض العلماء والذى انتهى المجمع إلى عدة قرارات منها عدم جواز تدويخ الحيوان باستعمال المسدس ذى الابرة الواخزة أو بالبلطة والمطرقة أو تدويخ الدواجن بالصدمة الكهربائية وجواز ما تم تدويخه بالمسدس ذى الرأس الكروى أو بغاز ثانى اكسيد الكربون بشرط أن لا يؤدى ذلك إلى موت الحيوان. وقد أيد القرار بخصوص هذا التدويخ النص على أن الأصل فى الذكاة الشرعية أن تكون بدون تدويخ للحيوان.

ثانيا: أساليب السيطرة على الحيوان:

من المعروف أن الحيوانات وخاصة الكبيرة منها لا تنقاد بسهولة إلى الذبح كما أنها فى حالة الذبح تحاول الافلات بكل الطرق وبما يعجز الإنسان أمامها عن السيطرة عليها والتمكن من ذبحها لذلك أتبع الإنسان طرقا عدة للسيطرة على الحيوان عند الذبح وقد أرشدت الشريعة إلى ذلك بأساليب متاحة حسب الظروف والأحوال فالرسول ρ فيما روى عند ذبحه الأضحية وضع رجله على صفحة الكبش، وأنه من مستحبات الذبح كما سبق ذكره ربط قوائم الحيوان ماعدا اليمنى فى البقر وعقد الرجل اليسرى فى المجال، وكلها أساليب للسيطرة على الحيوان عند الذبح، وفى الوقت الحاضر وجدت عدة طرق مستحدثة للسيطرة على الحيوانات منها ما يلى:

أ- طرق التدويخ السابق ذكرها فى الفقرة أولا، ورغم أن الدافع الأساسى لها كما يقول مبتكروها إراحة الحيوان بفقده وعيه حتى لا يشعر بالذبح، إلا أنها تمكن من السيطرة على الحيوان خاصة الكبير منها وقد سبق القول إن هذه الأساليب وإن كانت تحقق السيطرة فعلا إلا أنها تؤدى إلى إيلام الحيوانات فضلا عن ما يمكن أن تؤدى إليه من موته قبل الذبح أو ما تؤدى إليه يقينا من موته إذ لم يذبح مما يفقده شرط الحياة المستقرة.

ب- تثبيت الحيوان عند الذبح عن طريق صناديق خاصة توجد منها عدة نماذج يدخل فيها الحيوان ويحصر من جوانبه وتثبت رأسه حتى يمكن ذبحه بسهولة وبدون إمكانية التحرك، وهذه الطريقة مقبولة شرعا لأنها لا تسبب ألما للحيوان ولا تؤثر على حياته.

جـ- استخدام وسائل غير إنسانية لاحظها بعض العلماء ممن لهم بحوث فى

هذا المؤتمر وللأسف تتم فى مصر بالمخالفة للأحكام الشرعية والقوانين واللوائح والنظم الخاصة بالذبح ومن هذه الوسائل والتى تتم على الحيوانات المستوردة كبيرة الحجم خزق عيون الحيوان وضربه على رأسه وتكسير قوائمه وهذه أمور منهى عنها شرعا وتسمى المُثْلة والنهُبة والصُّبرة[1] وهى كلها تدور حول تعذيب الحيوان المنهى عنه شرعاً.

ثالثا: طرق مستحدثة فى الذبح:

إذا كان يعقب التدويخ والسيطرة ذبح للحيوان فإنه توجد طرق أخرى لإنهاء حياة الحيوان من غير طريق الذبح منها:

أ- الطريقة الانجليزية بالخنق وتتم عن طريق إحداث شق بين الضلع الخامس والسادس فى الحيوان وإدخال خرطوم فيه متصل بمنفاخ يحرك فيمتلئ القفص الصدرى للحيوان بالهواء فيضغط على الرئة حتى يموت، وهذه طريقة محرمة شرعا بنص القرآن الكريم لأنها حينئذ تكون البهيمة منخنقة.

ب- الذبح بإدخال السكين فى جانب الحلق بإحداث شق فيه والوصول إلى الشرايين وفتحها ليتدفق الدم منها خاصة الشريان المؤدى للدم إلى المخ وهذه الطريقة وإن كانت تنهر الدم إلا أنها لا تتحقق فيها الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرئ والودجين.

جـ- إنهاء حياة الحيوان عن طريق الضرب على الرأس بالمطرقة حتى تنتهى حياته، وهذه ميته أو موقوذة لا تحل شرعا. ومازالت هذه الطريقة تتبع فى بعض القرى الأوروبية.

(1) البخارى بشرح النووى: ٣/٣١٢ باب ما يكره من المثله والصبره.

د- استخدام السكين الكهربائى فى الذبح سواء فى ذبح الدواجن أو ذبح الحيوانات الأخرى وهى تتبع على نطاق واسع فى المجازر بالدول الغربية وأمريكا حيث توجد سكين على هيئة نصف دائرة تدور كهربائيا بسرعة ويذبح الحيوان بواسطتها، وهذا الأسلوب فى الذبح مقبول شرعا لأن المهم فى آلة الذبح أن تكون حادة ومما تقطع بحدها لا بنصلها وهذا متوفر فى السكاكين الكهربائية التى يقوم الإنسان بتشغيلها.

هـ- إنهاء حياة الحيوان عن طريق الصعق الكهربائى، وهو وسيلة غير مقبولة شرعا لأنها لا تنهر الدم حسبما بين رسول الله ρ .

هذه هى الأساليب المستحدثة فى الذبح والتى تبين أنه تحوط بعضها شبهات عدم الشرعية ولا وجه للقول بأن الصيد يحل رغم أنه لم يذبح وبالتالى يقيسون عمليات التدويخ والذبح المستحدثة على الصيد الذى أدرك حيا فكان إصابته صيدا تماثل عملية التدويخ ثم يذكى، لأن الشريعة الإسلامية جعلت للصيد أحكاما خاصة خلاف أحكام التذكية أو الذبح أو أن إدراك الصيد ميتاً بآلة الصيد وحلَّه شرعاً يماثل إنهاء حياة الحيوان بدون تذكية، لأنه وطالما لكل نوع منها حكمه فلا يجوز قياسها على الآخر ويلاحظ أن هذه الأساليب تتم فى البلاد الأوربية وأمريكا التى يستورد المسلمون منها كميات كبيرة من اللحوم المستوردة؟ فما حكم اللحوم المستوردة ، هذا ما سنبينه فى المبحث التالى.

المبحث الثالث
اللحوم المستوردة

لقد سبق القول إن المسلمين بحمد الله يتحرون الأحكام الشرعية فى الذبح والذبائح، ولكن فى ظل الفجوة الغذائية الحادثة فى العالم الإسلامى يستورد المسلمون لحوما بكميات كبيرة من دور أوربا وأمريكا والدول غير الإسلامية بشكل عام، فهل يتم استيفاء الأحكام الشرعية فى اللحوم المستوردة؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه على الوجه التالى:

أولا: بالنسبة للذبائح:

من المقرر أن الدول الإسلامية لا تسمح باستيراد لحوم من حيوانات محرمة لعينها كالخنزير ، ولكن الأمر الجدير بالتنبيه أن اللحوم المصنعة والمعلبة والمغلفة قد يدخل فى مكوناتها بعض منتجات الخنزير من دهون أو جيلاتين أو مادة البيسيين وهو ما يجب التنبيه إليه.

ثانيا: الذابح:

من المقرر شرعا أن ذبائح أهل الكتاب حلال شرعا وبالتالى فإنه إذا تم استيراد لحوم من دول سكانها وأغلبها أهل كتاب فلا شئ فيه، أما استيراد لحوم من دول ليس سكانها من أهل الكتاب كأتباع الديانات الوضعية غير السماوية أو الوثنيين فليست بحلال، والأفضل من كل ذلك أن تشترط الدول الإسلامية أن يكون الذابح للحوم المستوردة بشكل عام من المسلمين خاصة وأنه يوجد فى كل دولة من دول العالم جالية إسلامية كبيرة كما أن المصالح التجارية

لمصدرى اللحوم تجعلهم يستجيبون لهذا المطلب.

ثالثا: كيفية الذبح:

كما سبق فى المبحث السابق فإن الذبح يتم فى البلاد الأوروبية والأمريكية يتم بعد التدويخ وبالوسائل الآلية، وسبق أن ذكرنا أن هذه الطرق مشكوك فى شرعية بعضها، وهو ما يجب العمل على تأكيد أن تكون اللحوم المستوردة مذبوحة طبقا للشريعة الإسلامية وبدون تدويخ وهذا أمر ممكن بل تحرص عليه الشركات المصدرة إذ من بين الوثائق المطلوبة للتصدير للدول الإسلامية شهادة معتمدة بأن الذبح تم طبقا للشريعة الإسلامية ولكن كيف يتم إعداد هذه الشهادات فعلا؟

رابعا: وسائل التحقق من الذبح الشرعى للحوم المستوردة:

فى تقرير لأحد المسلمين المسئولين المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية ورد فيه ما يلى[1]:

إن مبدأ الطعام الحلال هو حديث المسلمين فى أمريكا يوميا فهم يحاولون الحصول على الطعام الحلال كما أنهم يحاولون مساعدة المسلمين فى العالم الإسلامى للحصول على الطعام الحلال ولكن يواجه ذلك صعوبات منها:

١- عدم معرفة المسلمين المقيمين فى أمريكا بكامل الأحكام الشرعية للذبح.

٢- وجود بعض المواد التى تضاف إلى اللحوم المصنعة لا يعلم عن مكوناتها الكثير وهل هى محرمة أم لا؟

٣- قيام بعض الأفراد بتأسيس محلات لبيع اللحوم الحلال شرعا ولا يعلمون

(1) أ. أحمد حسين صقر –مختصر المسائل التى تتعلق بالأطعمة الحلال فى أمريكا– بحث مقدم إلى ندوة الطعام الحلال – مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر ١٩٩٤ صـ٤٣١ .

من الحلال إلا كلمة حلال.

٤- قيام البعض بإعطاء شهادات كتب عليها ذبح على الطريقة الإسلامية دون التحقق من أهليتهم لإصدار هذه الشهادات.

كما أن أحد العلماء الذين زاروا إحدى الشركات فى البرازيل المصدرة للدواجن لبعض الدول الإسلامية، وجد أنهم يرفقون باللحوم المصدرة شهادة معتمدة من أحد رؤساء الجمعيات الإسلامية بالبرازيل بأن الذبح تم طبقا للشريعة الإسلامية مقابل ١٪ من قيمة الصفقات مع أنه يسكن فى مدينة أخرى تبعد ٧٠ كيلو مترا عن بلد المصنع المصدر[1].

وتوجد شهادات أخرى عديدة لكثير من المسلمين المقيمين بأوروبا وأمريكا والزائرين لها بأن الذبح يتم فى هذه البلاد دون توافر الشروط الشرعية للذبح حسب الشريعة الإسلامية.

خامساً: ويتصل بهذا الأمر قضية أخرى وهى التسمية عند الذبح حيث تحوطها عدة مسائل منها:

١- أنه كون الذابح كتابيا تحل ذبيحته شرعا فإن ذلك لا يمنع شرط التسمية على الذبيحة خاصة وأن ذكر اسم الله مطلوب فى الانجيل ولكنهم لا يلتزمون بها، فالله سبحانه وتعالى عندما أحل طعام أهل الكتاب لنا فإن ذلك لم يلغ وجوب التسمية، وكون الرسول ρ أباح الأكل والتسمية عند الأكل كما سبق القول على ما جهلت التسمية عليه فإن هذه حالة استثنائية، وحيث أن الذبح يتم فى هذه البلاد

(1) مجلة مجمع الفقه الإسلامى -مرجع سابق- صـ٩٦-١٥٢

من أجل التصدير للدول الإسلامية فيلزم ذكر اسم الله على الذبائح ويكون ذلك بواسطة مسلم يعين لهذا الغرض.

٢- إن الذبح بواسطة السكين الكهربائى وليس يدويا وبأعداد كبيرة تمر بسرعة أمام السكين خاصة فى الدواجن يبرز مسألة كيف تكون التسمية ومن هو الذابح الذى ينطق بها؟ فمن عجب أن بعض الشركات فى البرازيل اكتفت بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم على لوحة تعلق على باب عنبر الذبح، واقترح البعض وجود مسجل على التسمية يوضع فى العنبر.

وكل هذه حلول غير سليمة لأن الله سبحانه وتعالى خاطبنا بأن يذكر الذابح اسم الله ، وهذا ما جعل ذلك قال البعض بضرورة وجود شخص مسلم.

ومن الجدير بالذكر أنه فى مصر عندما كانت هيئة السلع التموينية هى المختصة باستيراد جميع اللحوم التى ترد لمصر كان يرسل بعثة لمراقبة عملية الذبح من بين أعضائها أحد رجال الدين الإسلامى، أما الآن فباب الاستيراد مفتوح بل أحياناً يتم استيراد لحوم من عرض البحر محمل على السفن دون أن تكون معدَّة للتصدير إلى دولة إسلامية ويتم وضع ملصقات عليها بأنها ذبحت على الطريقة الإسلامية.

من أجل كل هذا أوصى كثير من العلماء بإعادة النظر فى اللحوم المستوردة وجمع مجمع الفقه الإسلامى الكثير من هذه التوصيات ختم بها قراره رقم ١٠١/٣/د١٠ بشأن الذابح ومن أهمها ما يلى:

أولا: السعى على مستوى الحكومات الإسلامية للطلب من السلطات فى الدول غير الإسلامية التى يعيش فيها مسلمون لكى توفر لهم فرص الذبح

بالطريقة الشرعية بدون تدويخ.

ثانيا: لتحقيق التخلص نهائيا من المشكلات الناجمة عن استيراد اللحوم من البلاد غير الإسلامية ينبغى مراعاة ما يلى:

أ- العمل على تنمية الثروة الحيوانية فى البلاد الإسلامية لتحقيق الاكتفاء الذاتى بها.

ب- استيراد المواشى حية ما أمكن وذبحها فى البلاد الإسلامية.

جـ- الاقتصار ما أمكن على استيراد اللحوم من البلاد الإسلامية.

د- العمل على إيجاد جهة إسلامية موحدة تتولى من خلال مراقبين لها التأكد من الذبح طبقا للشريعة الإسلامية للحوم المستوردة وتكون لها وحدها الصلاحية لذلك.

هـ- على مستوردى اللحوم فى البلاد الإسلامية التوصية بالعمل على ضمان الالتزام بالشروط الشرعية فى اللحوم المستوردة حتى لا يوقعوا المسلمين فى الحرام.

وبهذا ننتهى من هذه الورقة نسأل الله أن يجعل ما فيها علما نافعا وأن يوفق المسلمين إلى الالتزام بشرع الله عز وجل وأن يتحروا الحلال ويبتعدوا عن الحرام محافظة على دينهم ودنياهم.

والله الموفق